الفلاح الفصيح

احمد عمر

الحمد لله أننا عشنا ورأينا زعيماً وطنياً، لم نرَ قط مثله في مصر وكوكب الأرض، فهو بطل، وسيم، فصيح، أوتي شطر الحسن، حتى أنه فاق في أدبيات النظام يوسف عليه السلام الذي كانت النساء تقطعن أيديهن شغفاً بحبه، فالنساء حُبلى بنجم الوسيم من بضّة واحدة، والرجال يقطعون حلوقهم في حبّه. ومن شمائله أنه يعشق الوطن، ويحبُّ الابْتحار. ويبني السجون والمعتقلات الفارهة، لا تأخذه في الله لومة لائم. يعتقل الأحرار والحرائر أمثال محمود حسين وعلا القرضاوي، ويطلق المجرمين، ويغار على أرض مصر ليس من الأعداء، ولكن من شعبها الجشع. ثم بان أنه رجلٌ يعشق الزراعة والنبات، مثل الأسد الذي انتبه إلى الزراعة في خطابه أخيرا وحضَّ عليها. وهكذا كان الكريم ابن الكريم يوسف عليه السلام الذي استطاع، في سبع سنوات، استعباد شعب مصر كما جاء في تفسير النسفي وغيره: «وباع من أهل مصر في سني القحط الطعام بالدراهم والدنانير في السنة الأولى، حتى لم يبق معهم شيء منها، ثم بالحلي والجواهر في الثانية، ثم بالدواب في الثالثة، ثم بالعبيد والإماء في الرابعة، ثم بالدور والعقار في الخامسة، ثم بالأولاد في السادسة، ثم برقابهم في السابعة حتى استرقّهم جميعاً، ثم أعتق أهل مصر ورد عليهم أملاكهم»وقد رأينا حملة عبد الفتاح السيسي الصليبية على البيوت المخالفة على أراضٍ زراعية، وكل الأرض كانت يوماً زراعية، حتى أنه دمَّر سبعة وسبعين مسجداً، بل هي أكثر، والأرض كلها لله قبل أن تكون للبقرة المقدّسة التي اسمها الدولة، وما يدمّرها إلا غيرةٌ على أرض مصر.

وكانت الدولة السورية قد بنت، بعد موافقة جميع الجهات، أمام بيتي عمارة، ثم إن المحافظ الجديد عطّل بناءها لأنها تشوّه الشارع، فبقيت أساسات العمارة نصف قرن تشوّه الشارع، وما تزال لن إزالتها تحتاج إلى جرّافات وتراب لطمر الحفرة وعمل كثير.

أحياناً، يكون الهدم أصعب من البناء، ولا أعرف كيف ستيتخلص السيسي من كل هذه الأنقاض التي أخربتها الجرافات، وكم يحتاج من أموالٍ وأيد عاملة ووقت. ولم نذكر العائلات التي شردت باكيةً. ورأيناها تنام في الشوارع، ولا الأوراق الرسمية التي في حوزتهم، ويعضها يعود إلى ما قبل عهد السيسي وحسني مبارك وأنور السادات وجمال عبد الناصر والملك فاروق، حتى أنه شاعت طرفة تقول إن السيسي يفكر في إخراب الأهرامات، لأنها مبنيةٌ على أرض زراعية. وقد ذكّرني السيسي البطل العاشق للزراعة بحصين بن نمير الذي أرسله يزيد بن معاوية لحرب عبد الله بن الزبير، ثم إن يزيداً مات، «فَدَعَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ لِيُحَذِّرَهُ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ فَاجْتَمَعَا حتى اختلفت رؤوس فَرَسَيْهِمَا، وَجَعَلَكِ فَرَسُ حُصَيْنٍ تَنْفُرُ وَيَكُفُّهَا، فَقَالَ له ابن الزبير: مالك؟ فَقَالَ حصين: إِنَّ الْحَمَامَ تَحْتَ رِجْلَيْ فَرَسِي تَأْكُلُ من الروث فَأَكْرَهُ أَنْ أَطَأَ حَمَامَ الْحَرَمِ، فَقَالَ لَهُ: تَفْعَلُ هَذَا وَأَنْتَ تَقْتُلُ الْمُسْلِمِينَ؟».

هناك عتبٌ على المشير أنوبيس حارس العالم السفلي والتحنيط والموتى، وحارس صندوق «تحيا مصر»، وهو أننا كنا نتمنّى عليه أن يعامل المصري كما عامل الإثيوبي، فيقول لكل مصري بنى على أرض زراعية، قل: «والله والله والله لن نقوم بأي ضرر لأرض مصر»، فلدينا الآن بعد الهدم أراض زراعيةٌ كثيرةٌ من غير ماء، ومهدّدة بالعطش والجفاف، فما طُلّنا عنب الشام ولا بلح اليمن. البيوت ليست مأوى فقط، إنما هي ذكريات أيضا، وقد دُمّرت قرى بأكملها في سيناء، وثمّة شبه غير الحسن، بين الكريم ابن الكريم ابن الكريم، وبين الوسيم وعاشق البرسيم وكله في السليم. ليس هذا محلها، لكننا فهمنا سبب غيرته على الماء، وهو أنّ هذا الكائن البرمائي يعيش على الماء وحده، وأثبت بغيرته على الزراعة والأرض أنه فلاحٌ فصيح، وأمسينا آمنين من خوفٍ ومُطعَمين من جوع، لا نفكر سوى بإطعام الطيور في الجبال من كثرة النعم، ونستغني بطلعته وخطبه عن الدنيا وما فيها.

لماذا أفسد السيسي كل الهدايا؟

عبد الحكيم حيدر

يكاد السيد عبد الفتاح السيسي أن يكون أول حالة في التاريخ السياسي العربي، والعالمي أيضا، يتكفّل بنفسه في إفساد كل هداياه التي مُنحت له بعبقريةٍ تثير العجب، وتدعو علم النفس إلى دراسة هذه الظاهرة بتمعّن، فهو أول رجل يجد الحكم مُعبّدًا سلفا، وما عليه سوى أن يأمر بإرسال حاكم شرعي إلى قاعدة عسكرية، ثم يقوم بتفصيل وجوده في الحكم من الألف إلى الياء، وفقًا لما يحب، ابتداءً من تحصين قياداته العسكرية من أي متابعةٍ قانونية، حتى تغيير مواد الدستور مرورا باختيار أجهزته لبرلمان يوافق على كل شيء، تقريبا، ابتداء من قانون تحويل ممتلكات الخصوم ومستشفياتهم ومدارسهم إلى موازنة الدولة، مرورا بقانون المصالحة والهدم حتى تغريم الراسب في الجامعة أو واضعة المكياج في الجامعة أربعة آلاف جنيه، (آخر تقليعة) تؤلفها أجهزته الإعلامية ليلا، ثم يمسحها في الخصوم المسجونين أصلا على أنها شائعة، إن لم تمر، فإن مرّت للتخويف فخير، وإن لم تمر فيتم شطبها قضائيا (كالإرهاق الذي لم يذهب بدفع 500 جنيه).

وأظن أن هذا لم يحدث لا في تاريخ أثينا أو إسبرطة من أفلاطون مرورا بارسطو، وذلك على أن السيد عبد الفتاح فيلسوف أطيا، وطبيب فلاسفة، يصف الدواء لكل مرض، كما قال، وظل يقرأ في الحكم والدولة 50 سنة، ويقول بعد ذلك إنه لا يعرف في السياسة، ففي أي فرع من العلم أضاع الرجل الخمسين سنة؟ لا أحد يعرف، ثم يجلس ضاحكا وسط أتباعه، ويقول: «إنتوا مش عارفين إنتوا نور عينينا ولا إيه؟».

هل كان تلك المقولة منذ سنوات بالذات مقدمة هزيلة لما قرره السيد عبد الفتاح من الانتقام، حتى بهدم بيوت البسطاء، بعدما شيّدوها من عرقهم لأولادهم؟ يكاد يكون هو الذي حصل أيضا على أول تفويض من إعلامه على بياض بعد (ربع ساعة ثورة)، فاستغل التفويض في حفر قناة سويس جديدة من الألف إلى الياء، من أموال الشعب، لم تزد دخل القناة الأمة مليما، ثم اكتشف الشعب أن السيد عبد الفتاح يضحك الضحكة نفسها حينما «يفسد الفنكوش»، ويقول: «إن القناة هي لرفع الروح المعنوية للشعب»، بعدما قال رئيس المشروع، الفريق مهاب مميش، إن القناة الجديدة ستُدخل إلى خزينة الدولة المليارات، فأين ذهبت المليارات؟ لا أحد يعرف، وأين ذهبت سبائك ذهب المناجم المكتشفة أو حقول الغاز، لا أحد يعرف بالطبع. ولا أحد أيضا يسأل، وإن سُئل فلن يجد إلا الصمت الرئاسية همسا، بعد الفضائح في القنوات الفضائية المعارضة، برد بوعيد وتوعد أيضا: «أيوه هبني وهبني وهبني، أنتوا هتخوفوني بعني؟»، ثم يبدأ في هدم بيوت البسطاء، لإجبارهم على مصالحةٍ يفاصل في قيمتها، كي يُنسي الناس موضوع سد النهضة تماما، لأنه كما قال وقرّر ودرس في علوم الأنهار والمياه «بناء البيوت أخطر من سد النهضة».

مقولة أيضا تستحق الدراسة من مستشاره العلمي أحمد عكاشة، الذي نبهه «أن تجويع المصريين فائدة لهم وللوطن»، هل حصل رئيس في العالم من عالم نفس على تصريح أو «فرمان علمي» أكثر جمالا من هذا في تاريخ العالم كله، من الهند والسند حتى أميركا؟ والله لا أظن ذلك.

هذا من ناحية العلم، أما من ناحية الدين، فأحيلكم إلى الشيخ عمرو خالد «وتفاحه وخوخه وأعنابه»، التي رآها في الحلم على مائدة السيد عبد الفتاح، من دون سائر الرؤساء والملوك. أما الشيخ خالد الجندي، فقد قال «اللهم احشرني مع السيسي»، طبعا هو عارف المائدة من حلم عمرو خالد، بل زاد الأمر وضوحا وفجورا، وقال «أنا مطيلاتي، وأنا أطول أكون من فقها، السلطان أصلا؟».

أنا لم أُجلك لا إلى أحمد موسى ولا إلى محمد موسى، ولا إلى عزمي مجاهد (طيّب الله ثراه)، ولم أُجلكم إلى حرب مفتعلة في ليبيا، حاول أن يشعلها للهروب إلى الأمام، فتصالح الخصوم في المغرب، ونسي الناس الموضوع تماما، وقاموا على أصوات البلدوزرات وهي تهدم منازلهم.

الإمارات وإسرائيل... لنقرأ رسائل الحب المريض

إيمن نبيل

تطبيع الإمارات مع إسرائيل قديم؛ يؤرّخ بعضهم بدايته بعام 2003، حين سُمح لوفد إسرائيلي بحضور مؤتمر اقتصادي في الإمارات، ولكن الأخيرة لم تكن الأقدم تطبيعًا، ولا الأمتن تواصلاً مع إسرائيل؛ فهي كانت متأخرة عن دول أخرى، مثل قطر والبحرين وعُمان التي فتحت قنوات تواصل علنية مع إسرائيل منذ التسعينيّات، متعللة باتفاق أوسلو. ولكن هذه العلاقات تطورت، في غضون أقل من عشرين عامًا، من التطبيع إلى التحالف (منذ 2015 على التقريب)، ثم استبطان الصهيونيّة تدريجيًا منذ الإعلان عن «صفقة القرن» وصولاً إلى ذروته مع الإعلان عن «اتفاقية ابراهام»، وتفرض علينا خطورة هذا التطور الأخير فهمه ووضعه في سياقه، حتى تنفتح آفاقُ لمواجهة عقابيله، عوض الاكتفاء بضرب الأكف تعجبًا من أحوال هذا الزمان وأهله.

ليست القيادة الإماراتيّة أول من نحا هذا المنحى في مقاربة إسرائيل عربيًا؛ فقد تصهينت نُخب مارونيّة في لبنان مبكرًا (قبل إقامة دولة الاحتلال)، وتعاونت مع المنظمات الصهيونيّة، لا من منطلق «الضرورة» فحسب، بل ومن منطلقات حماسة أيديولوجيّة، وتقاطع في الأفكار العنصرية ضد العرب والعروبة كذلك. ومن صلب هذه النخب المتصهينة، ظهر لاحقًا اليمين الانعزالي في الحرب الأهلية اللبنانيّة الذي قاتل مع إسرائيل، وتبنّى خطابها العنصري. وتجب الإشارة كذلك إلى أمر يُغفل أحيانًا، أن فريق «تطبيع الضرورة» (بقيادة مصر ورباداتها) يتقاطع خطابه مع الخطاب الصهيوني نتيجة أزمات معينة، مثل الاختلاف مع طرف فلسطيني، أو التعرّض لضغط قومي كبير، بسبب موقفه من القضية الفلسطينية؛ حينها يقاوم النظام المطبع ذلك الضغط عبر الهجوم الأعمى على فلسطين والفلسطينيين؛ أمور من قبيل «بيع الفلسطينيين أرضهم» و«ارتزاق الفلسطينيين من قضيتهم» كانت، مثلًا، من المفردات الشائعة في حملات التحريض والكراهية التي قادتها الصحف المصرية الرسمية التي شنتها على الفلسطينيين، بُعيد اغتيال يوسف السباعي وزيارة أنور السادات القدس المحتلة عام 1977.

إذًا في مسألة التصهين العربي، ليست الإمارات رائدة في الإقدامية أو في المضمون، ولكنها تمتاز بكثافة «وهذا يحتاج نقاشًا مستقلًا» استبطان الصهيونية وشكله ودوافعه. هذا «التميّز» لافت، لا لأنه من دولة عربية، بل لأن إقامة أفضل العلاقات بين دولتين لا يستلزم هبوط إحداهما مع الأخرى إلى مستوى مدير حملة علاقات عامة، كما تفعل الإمارات مع إسرائيل حاليًا، خصوصًا أن الأخيرة «متفتحة» للغاية في هذا الجانب؛ مثلًا حكومة فكتور أوربان في المجر من أهم حلفاء إسرائيل في أوروبا، ولم يعكّر صفو هذه العلاقات المميزة أن أوربان يميني متطرف، معروف بلا سامّيته وعنصريته. ثمّة ثلاثة أمور تساعد في تفسير هذا السلوك الإماراتي: الأول، مشاطرة القيادة الإماراتيّة الأيديولوجيا الصهيونيّة في نظرتها إلى العرب والمسلمين. يرجّح هذا الزعم سلوك الإمارات، في أكثر من مكان وملف، لا دخل لفلسطين بهما. مثلًا تتحالف الإمارات مع الهند مجابهة لباكستان التي تريد، بدعم صيني، منافسة الموانئ الإماراتية، ولكن الإمارات تتجاوز «تحالف الضرورة» إلى الإعجاب برئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، وتكريمه ومدحه رسميًا، على الرغم من أنه هندوسي متطرّف، على الطريقة الصهيونية في توحيد الدين بالقومية، وينتمي لمنظمة فاشيّة، ويكابد الهنود المسلمون في عهده اضطهادًا متواصلًا. الثاني، تعويض المبرّر؛ فالدولة العبريّة سابقًا بزرت تطبيعها بأمور كثيرة، مثل العجز أمام التفوق العسكري الإسرائيلي، التقرب من أميركا، إعاقة الحرب التنمية، وغيرها. لا يمكن للإمارات تقديم أحدها، مغزى الكلام، لتكتشف بعد أن كبرنا أن الحقيقة كانت مختبئةً تحت صفحات كثيفةٍ وغزيرة من البيانات الرنانة والقرارات «حبراً على ورق»، وأن من كان يسمّن المشروع الصهيوني و«يربربه» ويحميه، ويمدّه بأسباب القوة لم يكن إلا النظام العربي الرسمي، وأن ما دعاه الكاتب الصهيوني «انهياراً» للقومية العربية لم يكن سوى انهيار قلعةً من رمل بناها أطفال عابثون على شاطئ مهجور.

يروي لي زميل في مهنة المتاعب، عمل طويلًا في جهاز إعلامي عربي رسمي، أنه كان لديهم في ديسك التحرير تعميم «شفهي» غير مكتوب، يحظر استعمال عبارة «الدولة الفلسطينية المستقلة» في أخبارهم. وربما يختصر هذا التعميم كثيراً من فصول الحكاية، أو الكذبة بالأحرى، التي لطالما سمعناها في الخطاب العربي الرسمي، وهي أن «فلسطين هي قضية العرب الأولى». والحقيقة أن «القضية» كما يحلو تسميتها لدى العرب الصهاينة هذه الأيام، كانت فعلاً قضيتهم الأولى، ولكن بمعنى آخر، معنى مختبئ في بطن الشاعر، معنى عثرت عليه سلسلة الانهيارات والتصفيات التي منيت بها فلسطين على أيدي النظام العربي الرسمي، منذ مائة عام.

(كاتب من الأردن)

> يبقى المدّ الإماراتي العنيف في المنطقة العربيّة ظرفيًا، وليس ناتج قدرات كامنة تضمن ديمومة السياسات

وحين حاولت ذلك انقلبت تبريراتها مساخر. الحل الإماراتي لهذه المشكلة تحويل غياب المبرّر إلى عدم حاجة إليه، وهذا لا يكون باعتبار إسرائيل كيانًا طبيعيًا، بل تجاوز ذلك إلى تكريسها دولة محترمة، تستحق المحبة والتقدير، يجب التنافس لعقد أفضل العلاقات معها. الأمر الثالث استراتيجي. منذ انتكاسة الثورة العربيّة، ظهر مربّع إقليمي يتسابق على جنّة العالم العربي: إيران، تركيا، إسرائيل، الإمارات. على المستوى المالي، لدى الإمارات إمكانات ضخمة؛ فيها مثلًا ثالث أضخم صندوق سيادي في العالم عام 2019. ولكنها ضعيفة على باقي المستويات الاستراتيجيّة الأخرى، مثل العمق الجغرافي والوزن السكاني وإنتاج التكنولوجيا واستيعابها وضخامة الجيوش والاقتصاد الإنتاجي. من هنا، تبرز حاجة عند الإمارات للتحالف مع أحد الأضلاع الثلاثة. وقد اختارت إسرائيل، لأسباب مختلفة. ولكن التحالف وحده غير كافٍ، لأن الإمارات تدرك أن اعتلاءها خشبة مسرح الإقليم كان ناتج تزامنات فريدة تشكل جدائل من «اللحظ السعيد»، منها تزامن ظهور دونالد ترامب في البيت الأبيض مع محمد بن سلمان في السعودية.

والحال هذه، يحاول ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، تثبيت الوضع القائم، عبر سياسات مثابرة، مثل دعم اليمين المتطرّف في الدول الديمقراطيّة، لأن مُركّب نزعته الأنكفائية سياسيًا والعنصريّة ثقافيًا يحمّسه لدعم دولة «نموذجيّة»، مثل الإمارات، تجمع الثراء والبطش والحكم المشيخي ومعاداة الديمقراطية، مع ترحيب بالمتاحف والفنون، وتوفير أكثر أنماط العيش الغربي رفاهية وانطلاقًا، وتحقيق إنجازات في سد الفجوة بين الجنسين، وامتلاكها أبراجًا أضحت مهوى قلوب نجوم العالم وأثريائه.

ولكن أهم ما سيثبّت الموقع الإماراتي المتقدّم في خريطة الإقليم ليس دعم اليمين الأوروبي، وليس الاستثمار المسرف في الصورة البرّاقة، وليس التحالف مع إسرائيل بحد ذاته، بل أن تكون الإمارات «إسرائيل» إضافيّة في الاستراتيجيّة والوعي الأميركيين اللذين لا يؤثر فيهما تغيّر الإدارات والرؤساء. إسرائيل في هذا السياق أكثر من حليف: هي أولًا مكانة يُطمح إليها .. مثل أعلى، ومن هذا التوق لمكانة «إسرائيل الثانية» تأتي تعبيرات حب السلطة الإماراتية إسرائيل بهذه المبالغة التي أخذت أشكالًا منحرفة سايكولوجيًا، ومنه أيضًا يأتي حقدها الصهيوني على الحواضر العربية، وفرحها النيروني بخرابها، كما نراه في اليمن وليبيا مثلًا. على كل حال، يبقى المدّ الإماراتي العنيف في المنطقة العربيّة ظرفيًا، وليس ناتج قدرات كامنة تضمن ديمومة السياسات، وفي هذا أملٌ لمن يوخوش معركتي النضال الفلسطيني وبناء الدولة في العالم العربي. أما من مشاركته النضالية هي الرهان المستريح على «فشل المخططات»، فعليه أن يتذكّر أن «المخططات» في البلاد العربية تفشل أحيانًا، ولكن بعد أن تسبب دمارًا هائلًا، ربما أشدّ من الدمار الذي كانت ستلحقه بنا، لو أنها نجحت.

(كاتب يمني)

كاريكاتير **عماد حجاج**

باعوها؟

حلمي الأسمر

1

يروي الأسير الأردني المحرّر، سلطان العجلوني، الذي قضى سنوات من الاعتقال في سجون الصهاينة، قائلاً في تغريدة له على حسابه في تويتر: حدّثني الصديق الأسير القيادي في «فتح»، مروان البرغوثي، فلله أسره، وكنا في معتقل هداريم قُرب تل أبيب قال: قبل التوقيع القومية العربية، حلول صفقة القرن مكان اتفاق سايكس بيكو المبرمة عام 1916، تحوّل «إسرائيل» إلى قوة عظمى إقليمية (حرفياً) بكل معنى الكلمة، توجد لها خطوات مهمة في السياسة الإقليمية، نشوء حالة من الاستقطاب بين محورين: معسكر المقاومة (إيران، حزب الله، حماس) والمعسكر المحافظ (إسرائيل، دول الخليج). السقف الزجاجي الفلسطيني الذي كان قائماً منذ عقود عديدة تحطّم تماماً، وقطعت المسألة الفلسطينية تماماً (!) عن المسألة العربية.

ما قاله مئتسا، في سياق مقال نشره بوق نتنياهو؛ صحيفة إسرائيل اليوم (2020/9/14)، عيّنة صغيرة من مظاهر «الاحتفال» الصهيوني بالنصر، لا بالسلام، فلا يكاد أحدٌ يتحدّث عن السلام الحقيقي الذي يتحدّث عنه «الطرف الآخر» العربي، لأن ما حدث في المعيار الصهيوني «خضوع» عربي لقوة «إسرائيل»، خضوع من أنظمة متهالكة متخلّفة وديكتاتورية تجري وراء حماية أنظمتها، و«تلهث» وراء التقدّم والتكنولوجيا. هذا هو التوصيف الدائر في أوساط النخب الصهيونية، وهو يختلف عن الخطاب الرسمي الذي يُلقى أمام كاميرات التلفزة في احتفالات التوقيع على «المعاهدات» الجديدة، والذي يسوّق ما يجري باعتباره «سلاماً» بعد حروب ومواجهات لم تقم أصلاً، ومعارك لم تخض.

2

في المرويات الشعبية التي سمعناها صغاراً من آبائنا وأجدادنا أن «العرب باعوا فلسطين». لم نكن نفهم حينها ما صرخ الجمهور المهووس بابتلاع كل «العكعكة» كل فلسطين التاريخية، مع ما تحويه من «منغصات» بشرية، هي الملايين العربية التي تعيش بين النهر والبحر.

نشوة «النصر» إياها دفعت الباحث المحاضر في موضوع النزاع والمسؤول الكبير السابق في المخابرات الإسرائيلية، دورون متسا، إلى استخراج عشر نتائج «تاريخية» لانطلاق قطار الهرولة و«التطبيع»، لعل أهمها إعلان انهيار القومية العربية، حلول صفقة القرن مكان اتفاق سايكس بيكو المبرمة عام 1916، تحوّل «إسرائيل» إلى قوة عظمى إقليمية (حرفياً) بكل معنى الكلمة، توجد لها خطوات مهمة في السياسة الإقليمية، نشوء حالة من الاستقطاب بين محورين: معسكر المقاومة (إيران، حزب الله، حماس) والمعسكر المحافظ (إسرائيل، دول الخليج). السقف الزجاجي الفلسطيني الذي كان قائماً منذ عقود عديدة تحطّم تماماً، وقطعت المسألة الفلسطينية تماماً (!) عن المسألة العربية.

ما قاله متسا، في سياق مقال نشره بوق نتنياهو؛ صحيفة إسرائيل اليوم (2020/9/14)، عيّنة صغيرة من مظاهر «الاحتفال» الصهيوني بالنصر، لا بالسلام، فلا يكاد أحدٌ يتحدّث عن السلام الحقيقي الذي يتحدّث عنه «الطرف الآخر» العربي، لأن ما حدث في المعيار الصهيوني «خضوع» عربي لقوة «إسرائيل»، خضوع من أنظمة متهالكة متخلّفة وديكتاتورية تجري وراء حماية أنظمتها، و«تلهث» وراء التقدّم والتكنولوجيا. هذا هو التوصيف الدائر في أوساط النخب الصهيونية، وهو يختلف عن الخطاب الرسمي الذي يُلقى أمام كاميرات التلفزة في احتفالات التوقيع على «المعاهدات» الجديدة، والذي يسوّق ما يجري باعتباره «سلاماً» بعد حروب ومواجهات لم تقم أصلاً، ومعارك لم تخض.

2

في المرويات الشعبية التي سمعناها صغاراً من آبائنا وأجدادنا أن «العرب باعوا فلسطين». لم نكن نفهم حينها

> في «إسرائيل» نشوة انتصار لا تقلّ عن نشوة إعلان قيامها، ثم احتلالها باقي فلسطين، في 1967

عن تحوّل سياسة مصر في ليبيا

خيري عمر

تثير استضافة مصر اجتماعا مشتركا لممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة التساؤل بشأن انتقال في السياسة المصرية تجاه الأزمة الليبية، فقد جاء انعقاد الاجتماع في سياق متزامن مع اجتماعين في سويسرا والمغرب، ما يشير إلى اقتراب مصر من دور الوسيط، على خلاف مواقفها في السنوات الماضية لصالح مكونات سلطة الوضع القائم في شرق ليبيا، وهو ما ظهر في نضج البيان الختامي لاجتماع القاهرة في 13 سبتمبر/ أيلول الجاري مقارنة بالآخرين.

في السنوات السابقة، قامت السياسة المصرية على الاندماج في تحالف دولي، يدعم تمكين مجلس النواب من السلطة في ليبيا، واعتمدت بشكل خاص على الشرعية الانتخابية للمجلس. وعلى الرغم من هيمنة المكوّنات العسكرية على المشهد السياسي في شرق ليبيا، بدت مصر وكأنها تدعم الحل العسكري للأزمة السياسية، ولم تبدأ في مراجعة مواقفها سوى في لحظات قليلة، أهمها تواصل مبادرة 2017 مع كل الأطراف الليبية، والتحفظ المحدود على شن الهجوم على طرابلس. على مدى هذه الفترة، لم تتمكّن مصر من حسم خياراتها، فبجانب اهتمامها بالحل السلمي، لم تتخذ خطوات ملموسة لوقف الحرب.

ومع تقدّم حكومة الوفاق في طرابلس، بدات القاهرة، في مايو/ أيار الماضي، في إعادة تقييم سياستها الخارجية، وقد انشغلت بإمكانية وصول حكومة الوفاق إلى شرق ليبيا، محمولة بنفوذ تركي، ما اعتبرته نقطة حرجة لمصالحها الأمنية. على الرغم من تصريحاتها المتتالية بشأن التدخل العسكري، بدت بعض الإعلانات، في الأيام التالية، تجمع ما بين الحل السياسي والدفاع عن مصالح مصر. وفي النسخة الأخيرة من التصور المصري، حاول «الوفاق» القاهرة»، 6 يونيو/ حزيران الماضي، وضع ملامح التصرّفات تجاه ما اعتبره تهديداً لمصر، جاء في مقدمتها، تجاوز قوات «الوفاق» خط سرت، الجفرة، واعتبار مجلس النواب المؤسسة الشرعية، والقبول بدور للمجلس الأعلى للدولة، كما في البندين 7 و 8، في إعادة تشكيل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، ما يشكل الخطوة الأولى للوقوف على مسافةٍ واحدة من الأطراف الليبية.

وكان ثمة اهتمام بوقف إطلاق النار ونزع سلاح «الميليشيات». غير أن التلويح بالتدخل العسكري صرف الأنظار نحو تزايد احتمالات الحرب حلاً أساسياً، وخصوصاً مع اجتماع العشائر الليبية في سيدي براني (مصر) في 20 يونيو/ حزيران الماضي. وكانت لغة الحرب سائدة في الموقف السياسي. ولإجل استكمال هذا المشوار، حاولت مصر الاستناد للشرعية الاجتماعية، عبر اجتماع ممثلين للقبائل الليبية، في 19 يوليو/ تموز، تحت شعار «مصر ليبيا» لمناقشة السياسات المشتركة. وفي سياق متزامن، أصدر مجلس الدفاع الوطني، في 19 يوليو الماضي، بيانا أشار فيه إلى أهمية الحل السياسي، واستقرار الوضع الميداني، بما يحفظ «سيادة الدولة الليبية ووحدتها الإقليمية، وإعادة مؤسساتها الوطنية، ومكافحة الإرهاب ودرء فوضى الجماعات المتطرّفة والمليشيات المسلحة»، واعتبر أن التدخل الأجنبي «غير المشروع» يساهم في تدهور الوضع الأمني، ويهدّد دول الجوار والسلم والأمن الدوليين. ويمكن القول إن بيان مجلس الدفاع هو بمثابة تحديد ملامح موقف سياسي يقوم على أولوية الحل السلمي نوعاً من التقييم المستمر للتعامل مع الأزمات الخارجية.

بشكل عام، ظلت السياسة المصرية، بعد إعلان القاهرة، محلّ جدل بين الأطراف الليبية، بسبب الخلاف على وقف إطلاق النار، وانسحاب المسلحين الأجانب. ويرجع هذا الجدل إلى ارتباط مصر بكل من الإمارات والعربية السعودية المنحازتين للحل العسكري، والتنافس على استقطاب دول المغرب العربي، بعيداً عن مصر.

وفي ما يتعلق بموقف مصر من اللواء المتقاعد خليفة حفتر، يمكن ملاحظة أنه منذ وصوله إلى القاهرة في يونيو/ حزيران الماضي تراجعت حظوته لدى السياسة المصرية، فعلى الرغم من نص إعلان القاهرة، البند 6، على منحه حق المشاركة، ضمن صيغة الإجماع، في صنع القرار العسكري مع التشكيل الجديد لحكومة الوفاق، بدت تطورات السياسة المصرية أكثر اقتراباً من مجلس النواب، بجانب السعي إلى فتح قنوات اتصال مع النخبة السياسية في طرابلس، بحيث يمكن القول إن هذا التوجه يقلل من أهمية الحل العسكري لدى السياسة المصرية.

على أية حال، ولاعتبارات موضوعية، لم تستطع حكومة الوفاق تحويل المساعدة التركية إلى استثمارات سياسية، ووقفت في منتصف الطريق من دون مبادرة أو أفق سياسي أو تطوير سيطرتها العسكرية. قد يرجع ذلك إلى عيوب بنيوية مثيرة للصراع والتفكك، لكنها، على أية حال، تركت الفرصة للمجلس الأعلى للدولة ليكون شريكاً لمجلس النواب في تدشين جولة أخرى من الحوار السياسي. تتقاطع هذه الجزئية مع السياسة المصرية، من جهة اضطلاع المكونات التشريعية بأعباء الترتيب للمرحلة المقبلة في اجتماعات جنيف وبوزنيقة (المغرب)، بحيث ساعدت مصر على الانفتاح أطراف سياسية من الغرب الليبي.

وبشكل عام، تبدو السياسة المصرية في حالة انتقال نحو المشاركة الفاعلة في الترتيب لمرحلة جديدة تستصحب إعلان القاهرة، حيث تلقت دعماً من الإمارات والسعودية، إضافة إلى فرنسا وروسيا. لذلك، يمكن القول إن ظهور المبادرة المصرية أصبح ساحة مشتركة لكل الأطراف. يتضح ذلك في البيان الختامي للبيبين في القاهرة، 13 سبتمبر/ أيلول الجاري، حيث توصل الوفد الليبي، عبر اجتماعات استمرت من 10 – 13 سبتمبر، لمعايير الانتقال إلى المرحلة الجديدة، وهي تقوم على التواصل المصري مع كل الأطراف ومن دون استثناء، لأجل ضمان وقف إطلاق النار، والترتيب لوضع خريطة الانتخابات، بما يتضمن توفير الأساس الدستوري وتهيئة البيئة السياسية عبر المصالحة الوطنية، وأيضاً طلب مساعدة مصر في عودة النازحين.

وبالنظر إلى محتوى هذه التطورات، يمكن ملاحظة تقاربها مع المقترحات المصرية المتعلقة بالسلام والحوار، كما ساهمت في خفض فرصة الحرب. وهذا ما جعل السياسة المصرية تنتقل إلى مرحلة أخرى، حاولت من خلالها توسيع نطاق الاتصالات من بعثة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ظهور مؤشرات إلى التهدئة مع تركيا، فمنذ نهاية أغسطس/ آب، تحاول مصر توسيع اتصالها السياسي مع دول شمال أفريقيا ومالطا، بحيث وضعت نقاط اتصال مع الدول متقاطعة المصالح مع ليبيا، حيث تواصلت مع وزير الشؤون الخارجية لمالطا، ثم تواصلت مع وزير خارجية المغرب، في يومي 6 و7 سبتمبر/ أيلول الجاري، لأجل دعم الحوار السياسي بين الليبيين، مجلس النواب ومجلس الدولة.

تبدو هذه التطورات استجابة للتداخل ما بين مشكلات شرق المتوسط والوضع في ليبيا. ومنذ نهاية العام الماضي، حاولت مصر ربط المسارين، وخصوصاً مع توقيع مذكرتي التفاهم بين تركيا وليبيا، ووصلت، في نهاية المطاف، إلى توقيع اتفاقية بحرية مع اليونان، لم تكتمل مراحل التصديق عليها، ما فتح الطريق أمام التهدئة مع تركيا في ما يخص الملف الليبي، والبحث عن مسارات تعاون أخرى غير تلك المحفزة للحرب.

في هذه البيئة المثيرة للجدل، تواجه السياسة الخارجية تحديات تنبع من التدخل الدولي المتعدد. قد تعني هذه العوامل أن التدخل العسكري لن يمثل الحل النهائي. لذلك قد تلتزم السياسة المصرية مع الولايات المتحدة، لكن من الضروري بناء مسار آخر يقوم على ما سوف تكون البدائل عليه أمام مصر، متمثلة في تقوية الروابط الإقليمية بجوار مؤثر برلين والممارسات الدولية الأخرى، لإيجاد نقطة توازن مع التدخلات الدولية. وهنا، تبدو أهمية تكوين نسق للعلاقات الجيدة مع دول الجنوب؛ في شمال أفريقيا وشرق المتوسط، لتكون ركيزة لمرحلة توازن إقليمي.

وبالنظر إلى ميزات السياسة الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، يرتبط الوصول إلى حالة التوازن ببناء مصر شبكة علاقاتها الأساسية خارج النطاق الأوروبي؛ مع شمال أفريقيا وتركيا ومنطقة الشام، ليس بمنطق المواجهة مع أوروبا، ولكن الاقتراح الأساسي يستند إلى فرضية أن سياسات الأوروبيين تعمل على تدعيم علاقات التبادل اللامتكافئ والاستقطاب الثنائي، فإذا ما أخذنا السياسة الفرنسية، على سبيل المثال، فهي تعمل على ربط دول شمال أفريقيا، كل منها على حدة، بتصوراتها للصراع والحرب في ليبيا، من دون ضمانات بالمصالح المشتركة.

في التحليل الأخير، يمكن القول إن الوضع في ليبيا لم يعد يحتمل تنافر العلاقات الإقليمية لعاملين: الأول أن ليبيا مشت في مشوار فشل الدولة إلى مدى بعيد، لا يسمح للصراع أو التدخل العسكري بتحقيق قيمة مضافة لأيٍ من الدول.

(كاتب مصري)

> فتح قنوات اتصال مع النخبة السياسية في طرابلس، في توجه يقلل من أهمية الحل العسكري لدى السياسة المصرية

إيلي حبيقة يبعث من جديد

ياسر أبو هلالة

لم يرتكب شارون مجزرة صبرا وشاتيلا مباشرة، نفّذها من هو أكثر صهيونية منه، إيلي حبيقة ومقاتلوه الذين يقبرها بطون النساء، لاستخراج الأجنّة، وقتلوا الأطفال والشيوخ العزّل. وما كانوا ليفعلوا ذلك، لولا أن الجيش الإسرائيلي انتصر على مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، والقاهم في البحر، بيحثون عن مناف في تونس والجزائر وقاصي الدنيا. كانت لحظة «صبرا وشاتيلا» ذروة مجد شارون، ملاحقة الفلسطينيين في المخيمين، بعدما طرد آباءهم وأجدادهم من مدنهم وقراهم. ليس دفاعا عن صهاينة لبنان، وبمعزل عن طوائفهم (أكثرية جيش لبنان الجنوبي كانوا شيعة مثلا)، تحالفوا مع إسرائيل لأسباب وجودية في نظرهم. اعتبر المسيحيون مقاتلي منظمة التحرير تهديدا وجوديا لهوية لبنان، وللمسيحيين عموما. وقد كانوا عمليا الذراع العسكرية لسنّة لبنان الذين لم يتسلحوا حتى اليوم. عانت القرى الشيعية من كلفة القتال، كمعاناتها من سوء سلوك الفصائل الفلسطينية. وتشكل ذلك كله في الصهيونية العربية في لبنان، وال

كيف أنسى؟ وكيف لا أنسى؟

دلال البزري

الانفجار في مرفأ بيروت أصاب ذاكرتي بجحيم مزدوج، فأنا من جهةٍ لا أريد أن أنسى. ليس فقط لأن المناخ العام يدعو إلى عدم النسيان. أو لأن علبة باندورا الذاكرة التاريخية فُتحت على مصراعيها. بدءاً من تأسيس لبنان منذ مائة عام، وقبله أحياناً، وانتهاء بعشرات السنوات التي مرّت على هذا التأسيس. ليس المناخ فقط الذي رفع شعار «لن ننسى» درعا واقيا من تفلّت من مسؤولية التفجير، ومن محاسبة مرتكبيه. واستنادا إلى تاريخ قريب، صُنعت خلاله كل أنواع الآثام التي اقترفها أولئك المسؤولون، بالاعتماد على نسيانها.

«لن ننسى» خارج من صدور ما زالت تتألم وتتشرّد وتجوع وتعطش. لم تنتهِ من جِدادها بعد. ليس هذا كله وحسب. إنما أيضاً، لأن التذكّر سهل عليّ. يحضر من دون فرض. من دون صورة أو مشهد أو كلمة. نابع من أعمق الأعماق. عفوي، ميسّر مناله. حاضر على مدار الليل والنهار. ولا شيء في الخارج ينسيني إياه. فإذا خرجتُ... ما أراه من موت واضح للمدينة، بدكاكينها ومقاهيها وطرقاتها. ما ألمسه من وجوه الذين أصادفهم، غرباء كانوا، أو مارّة، أو معارف. ما تبعثه المدينة من روائح اليأس والنفايات..وفوقهم الحريق الكبير في المرفأ، بعد شهر على انفجاره.. كل هذا لا يساعدني إلا على التذكّر. ثم التذكّر فيه نعمة وجدانية. يعذّبني، فأدخل في وعد الغفران على إثم لم أقترفه. أو نوع من المطهر، بين الجحيم والجنة. على عدم خسارتي عزيزا قريبا. على أن أولادي وأحفادي في الخارج، وقد نجوا بحياتهم ومستقبلهم. على أن بيتي لم يتهدَّم، وزجاجه لم يتناثر في أركانه. خسارتي الوحيدة كانت انتكاسة صحية طفيفة. لذلك لا أريد أن أنسى. أريد أن أبقى على شعوري الأوّلي إزاء هول كارثة الانفجار ومستتبعاته. نوعا من الوفاء. في الانسجام بالتذكّر، ثمّة مازوشية ملحمية. ثمّة رغبة بتعذيب النفس، بغية تطهيرها من ذنب البقاء على قيد الحياة. وثمّة وعدٌ بأن يُحمَل التذكر على أكتاف آلاف السنوات. مثل واقعة كربلاء الملحمية الأخرى، التذكّر هنا فيه رغبةٌ بتوريث حدث الانفجار إلى أجيالٍ لم تولَد بعد. إلى ما بعد القرون الآتية.

في هذا النوع من التذكّر إغراء وجداني أيضاً. يعذّب النفس صحيح، لكنه عذابٌ عذْب. يطمئنني، يسكن روحي بوعود العدالة التي ستأتي يوماً ما، فتحضر بهجة خافتة، مثل شمعة مضاءة بعيدة وسط ليل حالك، متخيلة، مؤجّلة، غير مؤكدة. ولكنها كافية لتجعلني أتحمّل كل هذا الحزن، كل هذا التذكّر. لذلك تطيب لي الجنازات المتلْفزة. هي الحالة «العقلانية»، المبرّرة المقنعة، لتذكّر الكارثة وترك الدموع تنهمر. أرى الأمهات فيها، يصل صوتي الباطني إليهن، بأنني أنا أيضا مفجوعة، ثكلى، بأن ابنها هو ابني. وكأنني بذلك أقوم بالواجب، بأدنى الواجب. بواجب مستحبّ، ومطلوب.

ولكنني، من جهة أخرى، أحتاج أن أنسى، فالتذكّر يضع كتلة صلبة غليظة على صدري. يمنعني من التنفّس، ويشوّش عقلي. بعون هذه الكتلة، ترتبك الدنيا في رأسي. ويحضر الضجيج. وألوان الانفجار. كأن الزلزال يحصل الآن. بتفاصيله؛ بالهزّة الأرضية، بالعصف، بالصوت الرهيب، بصريخ الجيران، بدخانه الملوّن، بالصور الأولى الصادرة عن مكانه. فيلم مكرَّر مئات المرّات في النهار الواحد. ومُعاد في الليالي التي حلّ عليها الأرق. التذكّر يثقل جسمي وخطواتي. أمشي ببطء، فحِمل الكتلة الصلبة ليس هيّناً. إنها مرهِقة، سوداء، تفوح منها رائحة الحريق. والتذكّر، بهذا الوزن، بهذه الغَلَظة، يحرمني من حريتي. أو بالأحرى، من حريتَين: حريتي الجسدية، من أن أمشي، أتحرّك، أخرج، أسافر. وحريتي الداخلية، بأن أطلق العنان لتفكيري، أو تخيلي، أو أمنياتي. مثل سجن مطلوب. أو أغلال، تلجم كل حركتي، فيصيبني الهلع الذي يتغلّب في لحظة واحدة على اللذّة المازوشية.

ما يفضي بي إلى صميم العجز. عدم النسيان يصيبني بالعجز. لا أستطيع شيئاً. أنا لا شيء. وغيري من المواطنين كذلك، على الأرجح. التذكّر يحيلني إلى حقيقة المهانة التي نحن فيها. إلى الوهن والانكسار. صور التذكّر وملحقاتها كثيفة غزيرة. قوتها في جوهريتها، في تلخيصها البليغ لعجزنا المزْمن. هي تستدعي الذاكرات الأخرى. تبعثها إليّ، تريدني ربما أن أفهم هذا العجز. فتجرّني إلى السؤال القديم، سؤال النهضة العربية: من أية خطيئة سياسية نبدأ لنفهم عجزنا وتأخّرنا العظيمَين؟

> صور التذكّر وملحقاتها كثيفة غزيرة. قوتها في جوهريتها، في تلخيصها البليغ لعجزنا المزْمن

عند هذا الحدّ، أفتقد إلى سعادتي الداخلية التي تصنعها أبسط المخلوقات، أو النسمات الصيفية، أو الأغاني. أحاول أن أستردّ هذه السعادة، أشتهيها، أبحث عن أسبابها البسيطة هذه. فأستمع إلى الموسيقى، رفيقة دروبي اليومية، فلا أفلح. لا أستطيع أن أتحمّلها أكثر من خمس دقائق. عديمة الفائدة، تلك الموسيقى التي أضفتُ إلى ربرتوارها مقاطع بديعة اكتشفتها في أثناء المشي.. عبثاً أحاول، ولكن كيف لي أن أنجح، وأنا ما زلت مصرّة على عدم نسيان ما جرى؟ لم أجد جوابا على هذه المعضلة الوجدانية التي أصابتني بعد الانفجار. لماذا هو بالذات؟ ربما لأنه لخص في أقل من دقيقة واحدة، كل ما كان على الذاكرة أن تحفظه من مأساة ومهازل مستديمة. ومن أسئلة طرحها الانفجار: كيف كنا عائشين قبله؟ لا أعني الثورة التي حصلت قبله بأشهر. ولكن السنوات. على الأقل سنوات ثلاثين بعد انتهاء الحرب الأهلية. وأحيانا السنوات المائة التي بلغها لبنان هذا العام.

ويبقى السؤال الثاني: كيف لي أن أعيش من دون أن أنطفئ شيئاً فشيئاً، مع هذا الصراع بين الرغبة بالتذكّر والرغبة في عدم التذكّر؟ بين التذكّر من أجل الحياة والنسيان من أجل الحياة أيضا؟ بحثتُ، فوجدتُ نصاً للفيلسوف الإيطالي توما الأكويني (القرن السادس عشر)، يتلخص في تلك الجملة الواحدة: «الزمن الحاضر هو في الواقع ثلاثة أزمنة: الحاضر المعني بالماضي، والحاضر المعني بالحاضر، والحاضر المعني بالمستقبل».

(كاتبة لبنانية)

موسم دراسي بوجوه مقنّعة

كمال عبد اللطيف

يَحُلُّ الموسم الدراسي الجديد في زمن كورونا، بعدما عرف النصف الثاني من السنة الماضية اضطرابا كثيرا، بسبب تفشي الوباء في العالم، ودخول مجتمعاتٍ كثيرة في الحجر الصحّي، وإغلاق المدارس والمعاهد والجامعات، قَصد محاصرة الوباء. ويدفعنا حلول الموسم الدراسي الجديد إلى التساؤل: كيف يمكن تدبير الحياة الدراسية في مجتمعاتٍ تعاني من انتشار وباءٍ، تستدعي الوقاية منه التباعد وعدم الاختلاط؟

يعود الموسم الدراسي في زمنٍ تواجه فيه مجتمعاتنا أزمة صحيّة، ركّبت جملةً من التحدّيات، حيث تَمَّ التراجع عن قرارات الحجر الصحّي، وإقرار إجراءاتٍ تقضي بالتعايُش مع الوباء. فُتحت المدارس والجامعات والمطاعم والمصانع بحساباتٍ تلزم الجميع بالتكيف مع أشكال تطوُّر انتشار الفيروس في الجهات، الأمر الذي يؤدّي إلى ضرورة تنويع الخيارات، حسب درجات تطوُّر الوضعية الوبائية، والعمل على تغييرها إن اقتضى الحال ذلك. فكيف سينطلق الموسم الدراسي في وضع مماثِل؟ وهل يمكن تدارُك مخلفات الانقطاع الدراسي الحاصل في السنة الماضية، سنة بداية الجائحة والحجر الصحّي، ومختلف الآثار التي صاحبت سنة أولى وباء، بكل أشكال الانكسار الذي ألحقته بنظام عيش الأسر، وأشكال إدارتها عمليات تعليم أبنائها؟

وجد التلاميذ والآباء أنفسهم أمام سنة دراسية جديدة تطرح تحدّيات كبيرة على فضاءات مؤسسات التربية والتعليم. وفي مجتمعنا، حيث يعاني نظامنا التعليمي من عِلَل بنيوية عديدة، تتمثَّل في تعدُّد أنماطه ومناهجه، كما تتمثَّل في أشكال ابتعاده عن مقتضيات سوق الشغل ومتطلباته، وأنماط التنمية القائمة والمتعثّرة، إضافة إلى الفجوات التي تعمَّقت بين التعليمين العمومي والخاص، حيث أصبح للأخير حضور وأسع في مجتمعنا، فكيف نُواجه كل ما ذكرنا، ونضيف إليه تحدّيات الوباء وإكراهاته؟

تعاني المدارس والجامعات في بلادنا من اكتظاظ لا يُسْعِف بتعليم طبيعي في الظروف العادية، فكيف يمكن أن يقوم التعليم في فصول متوسط عدد تلاميذها في الابتدائي والإعدادي يفوق الأربعين؟ وكيف يتم التعليم في مدارس القرى والمدارس المعزولة في المناطق النائية، وهذه الأخيرة لا تُوَفِّر الحدّ الأدنى من شروط النظافة، ولا الحدّ المطلوب من شروط التجهيز، وذلك من دون الحديث عن شروط التدابير والإجراءات الوقائية المتصلة بالوباء ومتطلّباته.

فوجئ الرأي العام المغربي بقرار تَطْلُب فيه وزارة التربية من الآباء الاختيار بين التعليم الحضوري، الذي يتطلب العودة إلى المدارس، والتعليم عن بُعْد، وهو التعليم الذي تُشتَخْدَم فيه الوسائط التقنية الجديدة، حيث تُقَدَّم الدروس والتمارين للتلاميذ بواسطة القنوات التلفزية التعليمية، ويتم استخدام تقنيات التواصل الجديدة، قصد التفاعل مع الأساتذة والمعلمين بالوسائل التي توفّرها، وذلك في إطار مقتضيات تُلْزِمُ الدولة كما تلزم الأسر بإعداد الوسائط التي يقتضيها هذا النمط من التعليم. وإذا كنا نعتبر أن هذا القرار الذي يمنح الآباء إمكانية الاختيار بين أمرين، التعليم الحضوري والتعليم عن بُعْد، يثير كل منهما صعوباتٍ تدفع إلى اختيار واحد منهما، أو التخلي عنهما معاً.. فإن ذلك يأتي من دون ربط الخيارين بالشروط الضامنة لنجاعة كل منهما.

كان في وسع الوزارة المسؤولة عن السياسة التعليمية، واللجان المختصّة التي أُوْكَلَت لها الحكومة متابعة وباء كورونا، أن تفكّر في خيارات أخرى مناسبة لواقعنا التعليمي، أي ربط الخيارات المقترحة بالمعطيات الفعلية لبنية مؤسساتنا التعليمية، وربطها كذلك بدرجات التدريب على آليات التعليم عن بُعْد، بمختلف التقنيات الجديدة التي تتطلبها، وهو الأمر الذي لم يحصل، فقد تَخَلّى المسؤولون في سياق وضعية وبائية معقّدة، عن اتخاذ الإجراء المناسب وتركوا الأمر للآباء. ولأن الآباء يعانون في مجتمعنا من بؤس نظام تعليمي يفتقر إلى المؤسسات والتجهيزات الأولية، ويجري فيه التنافس منذ سنوات بين التعليم الحُرّ الذي يزداد اتساعاً على حساب المدرسة العمومية، وهو التعليم الذي يَستنزف من الأسر أموالاً كبيرة من أجل تعليم أبنائها، والتعليم العمومي الذي تفتقر كثير من مؤسساته إلى الشروط الدنيا للتعليم، فقد وجدوا أنفسهم في بداية هذه السنة أمام وضع وبائي تزداد درجات تفشّيه في مجتمعنا، بشكلٍ يمنع إمكانية وضع خيار واحد، الأمر الذي دفع المسؤولين في القطاع إلى خيارات مَرِنَةٍ ومفتوحة، ومُناسِبة لمستويات انتشار الوباء، ليرتّبوا في ضوئها طريقة عملهم، فَتَمَّ إقرار مبدأ التفويج، أي تنظيم التلاميذ في أعداد صغيرة وتقليص مواد التدريس، وترتيب يوم دراسي جديد بتوقيت مختلف، يسمح بتنفيذ إجراءاتٍ تناسب مستويات انتشار الوباء، فتحوَّل الموسم الدراسي الجديد إلى مجالٍ لتجريب طرق ووسائل لا يعرف أحدٌ النتائج التي ستؤدي إليها. وقد لوحظ أنه، وسط هذا الدخول المضطرب، تَمَّ الإعلان عن إدخال الدار البيضاء، وهي أكبر مدن المغرب، في الحجر الصحي أسبوعين قابلين للتمديد، حيث لم تُفْتَح فيها المدارس والجامعات، ولم يبدأ الموسم الدراسي في الموعد المقرَّر بسبب تزايُد تفشي الوباء.

> تساهم ظروف الوباء في إلحاق ضربات قوية بنظام للتعليم لا يستجيب لتطلّعات الأجيال الجديدة

لا أحد يستطيع اليوم أن يتوقع ما سيحصل في الموسم الدراسي الجديد. وإذا كانت المجتمعات الأوروبية قد عملت على تخفيض حجم الكثافة الطلابية داخل الفصول، مع متابعة قوية لمستويات تطوُّر الوباء، حيث يتوقع خبراؤها إمكانية حصول متغيِّرات في الموسم الدراسي، في ضوء ما سيعرفه الوضع الوبائي في فصل الشتاء، فإن ما يجري في مجتمعنا الذي تنعدم فيه شروط النظافة الدنيا، في مدارس كثيرة معزولة في الجبال والسهول، فلا أحد يعرف ما ستؤول إليه أوضاع التلاميذ والمعلمين. أما التعليم عن بُعْد، فإن ما يجري في موضوعه منذ تفشي الوباء وإغلاق المدارس والجامعات، سواء في أشهر انقطاع الدراسة السنة الماضية أو اليوم، فإننا نتصوَّر أنه لا يعدو أن يكون مجرّد تمرين أوّلي في التدريب على التعليم عن بُعْد، حيث تساهم ظروف الوباء في إلحاق ضرباتٍ قويةٍ بنظام للتعليم لا يستجيب لتطلُّعات الأجيال الجديدة وآمالها.

(أكاديمي مغربي)

إغلاق وهمي سعودي لقضية خاشقجي

ماجد عزام

أعلنت النيابة العامة السعودية يوم 7 سبتمبر/ أيلول الجاري عن إغلاق ملف قضية الصحافي جمال خاشقجي الذي قتل في القنصلية السعودية في إسطنبول، أكتوبر/ تشرين الأول 2018، وعن تخفيض عقوبة الإعدام لخمسة متهمين إلى السجن عشرين عاماً، بعد تنازل أولياء الدم، مع عقوبات بالسجن إلى نصف المدة تقريباً لثلاثة متهمين آخرين. وبناء عليه، اعتبرت الملف الجزائي منتهياً تماماً، بشقّيه العام والخاص. وقد مثّل إغلاق القضية بهذه الطريقة هدفاً للسلطات السعودية منذ الأيام الأولى للجريمة، ما تبدّى في رفض التعامل الإيجابي والتعاون مع السلطات التركية، ثم بإجراء محاكمة هزلية صورية افتقدت إلى الحد الأدنى من معايير الشفافية والنزاهة والعدالة الدولية. وكانت السلطات التركية قد عرضت، منذ اليوم الأول، التعاون والتحقيق المشترك مع الرياض، كون الجريمة وقعت على أراضيها، واتفاقية فيينا التي تنظم أسس التبادل الدبلوماسي بين الدول لا تحمي الدبلوماسيين المتهمين، كونها لا تجيز لهم ارتكاب الجرائم وتجاوز القانون، ولكن السلطات السعودية ماطلت، وأزالت عن عمد آثار الجريمة في القنصلية ومنزل القنصل.

وعندما أرسلت النائب العام، سعود المعجب، إلى إسطنبول للتباحث التفصيلي بشأن أوجه التعاون والتحقيق المشترك، تصرّف الأخير وكأنه في زيارة سياحية أكثر منها زيارة عمل، ولم يقدّم أي شيء جدّي، وبدا مهتماً فقط بمعرفة ما لدى السلطات التركية من أدلة. ثم غادر مع كمّ كبير من الحلوى والمكسّرات، في مشهد أثار الاستهجان والغضب في تركيا. بعد ذلك أجرت السلطات السعودية محاكمة للمتهمين افتقدت إلى أدنى المعايير القضائية الدولية. ومنذ البداية، تجنّبت الإجابة عن الأسئلة المحورية الثلاثة؛ من أعطى الأوامر لتنفيذ الجريمة؟ وأين جثة خاشقجي؟ ومن هو المتعاون المحلي الذي تقول الرواية الرسمية التي أعلنتها النيابة السعودية الرسمية إنه تولّى إخفاء الجثة؟ وقد سعت المحاكمة السعودية، منذ اللحظة الأولى، إلى تبييض صفحة القيادة، وتحديداً الحاكم الفعلي ولي العهد، محمد بن سلمان، ونفي أي طابع سياسي عن الجريمة السياسية أصلاً. ولذلك منعت الاتهام والمحاكمة عن اثنين من أقرب مساعدي بن سلمان وأبرزهم، نائب رئيس المخابرات المسؤول المباشر عن إرسال فريق التنفيذ إلى إسطنبول، أحمد عسيري، وسعود القحطاني الذي تولّى أصلاً التواصل والتفاوض، وحتى تهديد خاشقجي، باسم بن سلمان، لإسكاته ودفعه إلى العودة إلى السعودية، طوعاً أو كرهاً. المحاكمة على علّاتها البنيوية السابقة بدت هزلية وصورية، وغاب عنها أدنى معايير الجدية والشفافية، كما نقلت صحيفة صباح التركية، في 13 إبريل/ نيسان الماضي، عن أحد الدبلوماسيين الأتراك الذي تابع بعض جلساتها، وشاهد بأمّ عينيه لا مبالاة المتهمين واستهتارهم. ووصفت المحققة الأممية المعنية بالإعدامات خارج المحاكمة، أغنيس كالامارد، والتي كلّفها مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق غير الرسمي في الجريمة، المحاكمة بالمثيرة للسخرية، كونها جرت خلف أبواب مغلقة، وبما يتناقض مع القانون الدولي، ولم تنظر أبداً في مسؤوليات الدولة عن الجريمة التي ارتكبها موظفون رسميون. وعلى ضوء ما سبق، لم يكن إغلاق السلطات السعودية ملف القضية نهائياً، بشقّيه العام والخاص، مفاجئاً، وجاء متساوقاً مع كل خطواتها منذ وقوع الجريمة، الأمر الذي أثار ردود فعل دولية غاضبة ورافضة، أهمها جاء من تركيا التي وقعت الجريمة على أراضيها، كما من الأمم المتحدة ومنظماتها المعنية بحقوق الإنسان، فقد قال مسؤول الاتصال في الرئاسة، فخر الدين ألتون، إن المحاكمة لم تلب تطلعاتها، ولم تجب عن الأسئلة الجوهرية الثلاثة: من أعطى الأوامر بتنفيذ الجريمة؟ وأين جثة جمال؟ وما هوية المتعاون المحلي الذي تقول الرياض إنه تولّى إخفاء الجثة؟ وهي اللغة نفسها التي تحدث بها ياسين آقطاي، مستشار الرئيس أردوغان، مع التأكيد على مضي تركيا في المسار القضائي الخاص بها، الجدّي المهني والشفاف. وعموماً، بدا ردّ الفعل التركي دبلوماسياً وهادئاً، لعدة أسباب، منها أن أنقرة كانت حريصة دوماً على عدم اعتبار القضية أزمة خلافية، أو بؤرة توتر مع الرياض، وإنما محفزاً للتعاون والعمل الثنائي المشترك لتحقيق العدالة ومحاسبة المجرمين، كما أنها منشغلة في ملفاتٍ وجبهاتٍ عدة، سياسية اقتصادية عسكرية وأمنية، ولا تقل شأناً عن ذلك. ويتماهى هذا الموقف مع سياسات تركيا العامة الساعية إلى الاحتفاظ بعلاقة جيدة أو هادئة مع السعودية، والتمييز بينها وبين الإمارات التي باتت على بؤرة الاستهداف التركي، وفي عدة جبهات وساحات، على الرغم من يقين أنقرة بأن توجهات الرياض العدائية تجاهها تأتي أساساً من أبوظبي، وتتساوق مع السياسات الدموية المتغطرسة لحاكمها الفعلي، محمد بن زايد. وبالتأكيد، لا يعني هذا التنازل عن أسس المقاربة التركية لقضية خاشقجي، حيث ستستمر المحاكمة التي انطلقت في سياقها القضائي الإجرائي الجدّي الشفاف، وستنتهي حتماً بأحكام رادعة بحق المتهمين، وإجابة عن الأسئلة المطروحة، بما فيها السؤال الجوهري عن الطابع السياسي للجريمة. وجاء التوصيف الأبرز من أغنيس كالامارد، إذ لخّصت، كعادتها بمهنية ونزاهة، القرار السعودي إغلاق الملف، وقالت إن الأحكام النهائية لا تتصف بأي مشروعية قانونية أو أخلاقية، وصدرت عن عملية لم تكن منصفة ولا عادلة ولا شفافة.

> قضية لن تُغلق أبداً كما توهّمت الرياض، إلا بجلاء كل خباياها وتفاصيلها، ومحاسبة جدّية للمجرمين كلهم

(كاتب وإعلامي فلسطيني في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الراي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads